الشبهات التاريخية
حول حجية السنة والرد عليها

Historical suspicions about the authenticity of the Sunnah and the response to them

إعداد

أبو هريرة عبد الرحمن حامد عبد الرحمن

أستاذ مساعد - السنة وعلوم الحديث

Abohurayra Abdelrahman Hamid Abdelrahman

Assistant Professor - Sunnah and Hadith Sciences

جامعة الزعيم الأزهري – السودان

Al-Zaeem Al-Azhari University – Sudan

٠٠٩٦٦٥٣٧٩٣٥٤٨ السعودية ٠٠٢٤٩١٢٣٢٣٩٩٩٩ السودان

إيميل: abo196812@gmail.com - abo19681@gmail.com

الملخص

أثيرت حول حجية السنة شبهات كثيرة في القديم والحديث، فكان هذا البحث لبيان حجية السنة وبيان الشبهات التي أثيرت حولها في القديم، ونقضها والرد عليها.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة هذه الشبهات، وكشفها بالحجج النقلية والعقلية، وبيان حجية السنة، ومكانتها من الدين.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين ومقدمة وخاتمة.

تضمنت المقدمة تساؤلات الدراسة، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

وكان المبحث الأول في بيان الشبهات التي أثيرت حول السنة، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: معنى الشبهة وخطرها.

المطلب الثاني: تاريخ الشبه حول السنة.

المطلب الثالث: الشبهات القديمة ونقضها.

أما المبحث الثاني ففي بيان حجية السنة، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: الأدلة من القرآن على حجية السنة.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة.

المطلب الثالث: دليل الإجماع.

المطلب الرابع: الأدلة العقلية.

الخاتمة: وتضمنت أهم التوصيات، ونتائج البحث.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو: المنهج الاستقرائي والتحليلي.

الكلمات المفتاحية :(الشبهات .التاريخية.حجية السنة).

Abstract:

Many suspicions have been raised about the authenticity of the Sunnah many suspicions in the ancient and modern, was this research to show the authenticity of the Sunnah and the statement of suspicions raised around it in the old, and refuted and respond to them.

The study aimed to identify these suspicions, and to reveal them with transmission and mental arguments, and to clarify the authenticity of the Sunnah, and its status in religion.

The study came in two sections, an introduction and a conclusion.

The introduction included the questions of the study, the importance of the topic, the reasons for choosing it, the research plan, and the approach used in it.

The first section was in the statement of suspicions raised about the Sunnah, and it has three demands.

The first requirement: the meaning and danger of suspicion.

The second requirement: the date of similarity around the year.

The third requirement: old suspicions and their refutation.

The second section in the statement of the authenticity of the year, and it has four demands.

The first requirement: evidence from the Qur'an on the authenticity of the Sunnah.

The second requirement: evidence from the Sunnah.

The third requirement: the evidence of consensus.

Fourth requirement: mental evidence. Conclusion: It included the most important recommendations and research results.

The approach used in this research is: the inductive and analytical approach.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فإن السنة النبوية – زادها الله تشريفاً – وحي كالقرآن الكريم، يجب قبولها، والعمل بها، وقد أثيرت حول السنة وحجيتها شبهات كثيرة في القديم والحديث، فكان هذا البحث لبيان حجية السنة؛ وبيان الشبهات التي أثيرت حولها في القديم، ونقضها والرد عليها.

تساؤلات الدراسة:

ما هو تاريخ إنكار حجية السنة؟.

ما هي شبهات المنكرين لحجية السنة وكيف نقضها والرد عليها؟.

ما هي أدلة حجية السنة؟.

أسباب اختيار الموضوع:

١. تعظيم السنة النبوية، والدفاع عنها؛ وإظهار شرفها ومكانتها وحجيتها.

٢. معرفة شبهات المنكرين لحجية السنة؛ والحذر منها؛ ونقضها والرد عليها.

٣. تحصين أهل الحق من الشبهات، وبيان أدلة حجية السنة النقلية والعقلية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

١. مكانة السنة وعظم منزلتها من التشريع.

٢. أن رد السنة رد للقرآن ونقض لأحكام الإسلام.

٣. مسيس الحاجة إلى تأصيل مثل هذا الموضوع؛ خصوصًا في هذا العصر لكثرة الشبهات وانتشارها.

خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة في مبحثين ومقدمة وخاتمة.

تضمنت المقدمة تساؤلات الدراسة، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول في بيان الشبهات التي أثيرت حول حجية السنة، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: معنى الشبهة وخطرها.

المطلب الثاني: تاريخ الشبه حول حجية السنة.

المطلب الثالث: الشبهات القديمة حول حجية السنة ونقضها.

المبحث الثاني في بيان الأدلة على حجية السنة، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: الأدلة من القرآن على حجية السنة.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة.

المطلب الثالث: دليل الإجماع.

المطلب الرابع: الأدلة العقلية.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم التوصيات، ونتائج البحث، والمنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو: المنهج الاستقرائي والتحليلي.

المبحث الأول
الشبهات حول حجية السنة

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الشبهات وبيانُ خطرها وضررِها:

أولاً: تعريفُ الشبهةِ:

الشبهة لغة: الالتباس والاختلاط، والمشكلات من الأمور[1]، وأصلها في اللغة من (الشِّبْهِ والشَّبَه، والشَّبِيه: المِثلُ)[2].

أما في الاصطلاح فلأهل العلم في معنى الشبهة وحدها تعريفات كثيرة متقاربة، فقيل: (الشُّكوكُ التي تُوقِعُ في اشتباهِ الحقِّ بالباطلِ، فيتولدُ عنها الحَيرةُ وَالريبةُ)[3]، وقيل: (وارِد يرد على القلب يحول بَينه وبين انكشاف الحق له)[4]، وقيل: (خفاء الأمر، والإشكال في العمل)[5]، وخلاصة هذه الأقوال أن الشبهة هي: (الأمر الوارد على القلب يشبه الحق، يوقع في الشك والضلال، والحيرة والريبة، ويحول بين القلب وبين معرفة الحق).

ثانياً: بيان ضرر الشبه وخطورتها:

الشُبَهُ ضررها عظيم؛ لأنها تفضي بصاحبها إلى الحيرة والضلال؛ الشك والريب، وقد توافرت الأدلة على بيان ذلك وتقريره، فعن عمران أن رسول الله ﷺ قال: (من سمع بالدجال فَلينْأ عنه، فو اللَّه إن الرجل ليأتيه -وهو يحسبُ أنه مؤمنٌ- فيتبعه؛ مما يبعثُ به من الشبهاتِ) أو (لما يبعثُ به من الشبهاتِ) رواه أحمد وأبو داود[6].

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب (٥٠٤/١٣) وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (١٩٣/٤) والخليل، العين (٤٠٤/٣)، والجوهري، الصحاح (٢٢٣٦/٦).

(٢) ابن منظور، لسان العرب (١٣/ ٥٠٣).

(٣) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين (٤٥٢/٣).

(٤) ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة (١٤٠/١)

(٥) محمد بن علي التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بتصرف (١/ ١٠٠٥).

(٦) أحمد، المسند (٣٣/ ١٠٧) رقم (١٩٨٧٥) أبو داود، السنن (٤/ ١١٦) رقم (٤٣١٩) من طريق حميد بن هلال عن أبي الدهماء سمعت عمران ، وهذا إسناد صحيح، وأبو الدهماء هو: «قرفة بكسر أوله وسكون الراء ابن بُهيس، العدوي البصري، بصري ثقة» كما في التقريب لابن حجر (ص٤٥٤).

وفي رواية أحمد: (من سمع بالدجال فلينأ منه) ثلاثاً.

وهذا الحديث أصل عظيم في بيان خطر الشبهات، والحذر منها، فإن النبي ﷺ أقسم على قوله، وهو الصادق المصدوق؛ وأعاد الأمر ثلاث مرات، وأخبر ﷺ في رواية أحمد أن الرجل يأتيه و(يحسب أنه مؤمن) إشارة إلى أن الباعث على مجيئه هو الإنكار عليه؛ وتحذير الناس منه، ثم إنه يترك دينه، ويتخلى عن إيمانه، لما يلقيه عليه من الشبه العظيمة.

وفرق بين حال هذا الرجل وبين الرجل الذي قال عنه ﷺ: (فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس هذا الدجال الذي ذكر رسول الله ﷺ، وفيه: (فيؤمر به فيؤشر بالمئشار من مفرقه حتى يفرق بين رجليه، قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين، ثم يقول له: قم، فيستوي قائماً، قال: ثم يقول له: أتؤمن بي؟ فيقول: ما ازددت فيك إلا بصيرة) وفي آخره: (هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين) رواه مسلم[1]، فهذا الرجل راسخ في الإيمان، حافظ للسنة، عالم بالفتن وأخبار الدجال.

وعن عائشة ڤ، قالت: تلا رسول الله ﷺ، هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ -إلى قوله-وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران: ٧] ثم قال رسول الله ﷺ: (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم) رواه البخاري ومسلم[2]، (والمراد التحذير من الاصغاء إلى الذين يتبعون المتشابه من القرآن، ... ثم أول ما ظهر في الإسلام من الخوارج، حتى جاء عن ابن عباس أنه فسر بهم الآية)[3].

وقد قال ﷺ للرجلين الذين مرا به وهو مع صفية: «على رسلكما، إنما هي صفية »، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما، فقال: (إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً)[4].

قال ابن حجر: (والمحصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسبهما إلى أنهما يظنان به سوءاً لما تقرر عنده من صدق إيمانهما، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لهما الشيطان، ذلك لأنهما غير معصومين، فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك، فبادر إلى إعلامهما حسماً

(١) مسلم، الصحيح (٨/ ١٩٩)، رقم (٢٩٣٨)، عن أبي سعيد الخدري .

(٢) البخاري، الصحيح (٤/ ١٦٥٥) رقم (٤٢٧٣)، مسلم، الصحيح (٥٦/٨) رقم (٢٦٦٥).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٢١١).

(٤) البخاري، الصحيح (٧١٥/٢) رقم (١٩٣٠)، مسلم، الصحيح (٨/٧) رقم (٢١٧٥).

للمادة، وتعليماً لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك؛ كما قاله الشافعي)[1].

وقد اشتد تحذير السلف من سماع الشبه، ومجالسة أصحابها، ونشرها بين الناس، إلا في مقام الرد والإبطال لها، حتى قالوا: «من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة، وهو يعلم خرج من عصمة الله، ووكل إلى نفسه»[2] وأكثر أئمة السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة[3]، وإذا انضاف الهوى إلى الشبهة ترحل العقل والإيمان، وتمكن الهوى والشيطان، والنفس موكلة بحب العاجل بدون شبهة تدعوها إليه، فكيف إذا قويت الشبهة، وأظلم ليلها، وغابت شمس الهدى والإيمان؟[4].

المطلب الثاني: تاريخ الشبه حول حجية السنة:

الشبه حول حجية السنة قديمة؛ ظهرت بوادرها في زمان الصحابة ث، وكانت في أفراد من الناس، سرعان ما تراجع أصحابها للحق؛ وأذعنوا له، فلم تكن فكراً مؤسساً؛ ولا منهجاً متبعاً.

فمن ذلك: أن عمران بن حصين ذكروا عنده الشفاعة؛ فقال رجل: يا أبا نجيد إنكم تحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت فيه صلاةَ العشاء أربعاً؛ ووجدت المغربَ ثلاثاً؛ والغداةَ ركعتينِ؛ والظهرَ أربعاً؛ والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم هذا الشأن، ألستم عنا أخذتموه؛ وأخذنا عن نبي الله ﷺ؟ ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاة، وفي كل كذا بعيراً كذا؟ أوجدتم في القرآن هذا؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا؟ أخذناه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وأخذتموه عنا؟... أما سمعتم الله قال في كتابه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر: ٧]، قال عمران: «فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياء ليس لكم بها علم» رواه أبو داود والحاكم مختصراً والطبراني[5]، وفي المستدرك: «ولكن قد شهدتُ

(١) ابن حجر، فتح الباري (٤/ ٢٨٠).

(٢) ينظر: أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٣٣)، ابن بطة، الإبانة الكبرى (٢/ ٤٦١).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦/٦٤١).

(٤) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٤/ ١٣٨٨).

(٥) أبو داود، السنن (٢/٩٤) رقم (١٥٦١)، الطبراني، المعجم الكبير (١٨/ ٢١٩) رقم (٥٤٧) من طريق محمد ابن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المنازل، قال: سمعت حبيب بن أبي فضالة المكي عن عمران ، صرد وحبيب مجهولان؛ وقد وثقهما ابن حبان، ورواه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٣) رقم (٣٧٦) عن عقبة بن خالد حدثنا الحسن عن عمران ، قال الحاكم: «عقبة بن خالد الشني من ثقات

وغبتَ أنت، فقال الرجل: أحييتني أحياك الله، قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين».

وهذا الأثر عظيم في بابه، جليل في معناه، وفيه قوة حجة أهل العلم من الصحابة، وشدة تعظيمهم للسنة، واحتجاجهم بها، وأنها بيان للقرآن، وتفصيل لمجمله، وإيضاح لمشكله، «فأصول جميع المسائل ذُكِرَت في القرآن، وأما تفاريعها فببيان رسول الله ﷺ»[1].

وأخرج الدارمي عن سعيد بن جبير أنه حدث يوماً بحديث عن النبي ﷺ، فقال رجل: في كتاب الله ما يخالف هذا، قال: «لا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعرض فيه بكتاب الله، كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله تعالى منك»[2].

وروى البيهقي وابن عبد البر رحمها الله عن أيوب أن رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً؛ ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا»[3].

وحدث أبو معاوية الضرير هارون بحديث احتجاج آدم وموسى، فقال عم الرشيد: أين التقيا؟ فغضب الرشيد وقال: أتعترض على الحديث؟ علي بالنطع والسيف، فقام الناس يشفعون فيه، فقال: هذه زندقة، ثم أمر بسجنه، وأقسم أن لا يخرج حتى يخبره من ألقى إليه هذا، فأقسم عمُّه بالأيمان المغلظة ما قال هذا له أحد، وإنما كانت هذه الكلمة بادرة مني، وأنا أستغفر الله وأتوب إليه منها، فأطلقه»[4].

البصريين وعبادهم»، فهو حسن بهذا الشاهد.

(١) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (٦/ ٣١٦).

(٢) الدارمي، المسند (١/٤٧٥) رقم (٦١٠) قال: أخبرنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير، وهذا إسناد صحيح.

(٣) البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٧٨) رقم (٣١٠)، ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٣) رقم (٢٣٤٩) من طريق حماد بن زيد عن أيوب ابن كيسان السختياني عن مطرف، وهو إسناد صحيح.

(٤) انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (٢/ ٣٠١)، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨/ ٣٢٤)، ابن كثير، البداية والنهاية (١٠/ ٥٠٠)،

فهذه الآثار تدل على أن هذه المقالة قديمة، فعمران صحابي مات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين[١]، وابن جبير تابعي قتل سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة[٢]، ومطرف تابعي؛ توفي في أول ولاية الحجاج سنة خمس وتسعين[٣]، وأما هارون الرشيد فقد توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة[٤].

ولكنها لم تكن منهجاً معروفاً بين الناس، وإنما هي آراء بدرت من بعضهم، ولم يأخذها من أحد من الناس.

أما ظهور ذلك منهجاً متبعاً؛ وطريقاً مسلوكاً فقد وقع في فرقتي: الخوارج، والمعتزلة، ومن سار على نهجهما.

أما الخوارج: فهي أول أهل البدع ظهوراً، وهي فرق كثيرة، «والذى يجمعها: إكفار على وعثمان؛ وأصحاب الجمل؛ والحكمين؛ ووجوب الخروج على السُّلطان الجائر»[٥]، والإكفار بكبائر الذُّنوب، وأنهم «لا يرون اتّباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن؛ كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك»[٦]، وتارة يردون السنة بالطعن في ناقليها من الصحابة ومن بعدهم، على مذهبهم في التكفير بالكبائر، وأول ظهورهم سنة سبع وثلاثين بعد انفصالهم من جيش علي ، وقيل غير ذلك.

والمعتزلة: وهم أتباع واصل بن عطاء، يجمعها كلها: «نفيها عن الله عز وجل صفاته الأزلية، ... وقولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار»[٧]، و«يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث، وأكثرهم يسمون كلامه مخلوقاً، ومنها قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لأكساب النَّاس؛... ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية، ومنها اتفاقهم على دعواهم في الفاسق أنه لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سماهم المسلمون معتزلة؛ لاعتزالهم قول الأمة بأسرها»[٨]،

---

(١) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ٣٢١)، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٨٦).

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/ ٣٧٦).

(٣) المرجع السابق (٢٨/ ٧٠).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٩٠).

(٥) ابن طاهر، الفرق بين الفرق (ص٥٥).

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٨).

(٧) ابن طاهر، الفرق بين الفرق (ص٩٣).

(٨) المرجع السابق (ص٩٤).

وإذا تعارض النقل والعقل وجب -عندهم- تقديم العقل؛ لأنه أساس النقل، فردوا الأحاديث التي تخالف عقولهم، أو أولوها تأويلاً يخرجها عن مقصدها ومعناها[1]، ولا يأخذون بالحديث –ولو لم يخالف العقل- إلا أن يكون قطعي الثبوت والدلالة بحيث لا يحتمل تأويلاً، فهم لا يأخذون بأحاديث الآحاد؛ ولا يعولون عليها في مسائل العلم والاعتقاد.

وأول ظهور المعتزلة في بداية القرن الثاني؛ سنة خمسة ومائة من الهجرة.

المطلب الثالث: الشبهات التاريخية حول حجية السنة ونقضها:

أثيرت كثيرٌ من الشبهات -في القديم والحديث- حول حجية السنة المشرفة؛ ووجوب العمل بها، وفي هذا المطلب بيانٌ للشبهات القديمة حول حجية السنة، وبيان ردها ونقضها، وهذه الشبهات يجمعها –غالباً- سبعةُ أمور:

الأول: الاكتفاء بالقرآن والاستغناء به عن السنة.

الثاني: أدعاء معارضة السنة للقرآن.

الثالث: ادعاء التعارض بين السنة نفسها.

الرابع: معارضة السنة للعقل.

الخامس: رد خبر الآحاد.

السادس: الطعن في عدالة رواتها من الصحابة ومن بعدهم.

السابع: استدلالهم بحديث عرض الحديث على القرآن.

الأمر الأول: الاحتجاج على ترك السنة بأن القرآن فيه الكفاية، وفيه بيان كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ٣٨]، وقول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [سورة النحل: ٨٩].

وهذه الآيات لا تنفي السنة والاعتماد عليها، بل تدل عليها، وتتضمن حجيتها، فإنه مما جاء في كتاب الله تعالى الأمر بالسنة، ووجوب الأخذ بها؛ وأنها وحي من عند الله، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر: ٧] وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [سورة النساء: ٥٩]، وغيرها من الآيات الدالة على ذلك.

(١) وقد فرح المستشرقون بمذهبهم، وأثنوا عليهم، انظر: موقف المستشرقين من المعتزلة (ص٢١).

وفي الصحيحين أن أعرابياً قال: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق، اقض بيننا بكتاب الله، فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته، فقالوا لي: على ابنك الرجم، ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام، فقال النبي ﷺ: (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها)[1]، «وليس للجلدِ والتَّغْريبِ ذكرٌ في نَصِّ الكتاب، وهذا يدلُّ على أن ما جاءكم به النبي ﷺ فهو عيْنُ كتاب الله، قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وعند هذا يَصِحُّ قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]»[2].

قال القرطبي : «كل سنة للنبي ﷺ فهي من كتاب الله، والدليل عليه أمران: أحدهما: حديث العسيف، والرجم ليس منصوصاً في كتاب الله، الثاني: حديث ابن مسعود: (وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله)»[3].

والكتاب في الآية: اللوح المحفوظ، وقيل: القرآن؛ فالمعنى: ما فرَّطنا في الكتاب من شيءٍ يحتاجه المكلفون، فقد دللناهم عليه، إما دلالة مفصلة، وإما مجملة يتلقى بيانها من النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فلا منافاة بين حُجيَّة السنة وبين هذه الآيات لأنها داخلة في هذا البيان، مأمور بها في هذا الكتاب، يشملها قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾.

الأمر الثاني: أدعاء معارضة السنة للقرآن، وهي أكثر شبه الخوارج، وقد شاركهم فيها غيرهم.

والقرآن والسنة متوافقان؛ يصدق بعضهما بعضاً، لا تعارض بينهما ولا تضاد، لأنهما وحي من عند الله تعالى، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: ٨٢].

---

(١) البخاري، الصحيح (٢/ ٩٥٩) رقم (٢٥٤٩) مسلم، الصحيح (٥/ ١٢١) رقم (١٦٩٧) عن أبي هريرة وزيد بن خالد ﷺ.

(٢) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (٨/ ١٢٨).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٥).

فلا تكون سنةٌ أبداً تخالف القرآن[1]، وليس يسوغ عند جماعة أهل العلم الاعتراض على السنن بظاهر القرآن[2]، فلا تَضَادَّ بين آياتِ القرآن، ولا بين الأخبار النَّبويَّة، ولا بين أحدِهما مع الآخر، بل الجميعُ جارٍ على مَهيعٍ واحدٍ، ومُنتظم إلى معنى واحدٍ[3]، ومن فهم من ظاهره معنى يعتقد أنه مخالف للقرآن أو للعقل، فمن نفسه أوتي؛ وأن المقررين للنصوص هم أرفع الخلق وأعلاهم طبقة، إذ جمعوا المعرفة والفهم[4].

والسنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتاب المنزل.

المنزلة الثانية: سنة تفسر الكتاب، وتبين مراد الله منه، وتقيد مطلقه.

المنزلة الثالثة: سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بياناً مبتدأ، ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام[5].

ومن الأحاديث التي ردت بحجة معارضتها للقرآن أحاديث رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، فقد زعمت الجهمية أنها تعارض قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣].

والجواب عن استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أن المنفي في الآية الإدراك، والإدراك أخص من الرؤية، لأن الإدراك: الإحاطة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، فانتفاء الإدراك لا يلزم منه انتفاء الرؤية، ويدل له قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [سورة الشعراء: ٦١ – ٦٢] فأثبت الرؤية؛ ونفى الإدراك.

قال ابن عباس ﷺ في معنى الآية: «لا يحيط بصرُ أحدٍ بالملك»، وقال قتادة: «هو أعظم من أن تدركه الأبصار»، وقال عطية العوفي: «هم ينظرون إلى الله، لا تحيط أبصارهم به من عظمته»[6]، وهذا هو الراجح في معنى الآية[7].

---

(١) الشافعي، جماع العلم (ص٥٧).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد (١١/ ١١٨).

(٣) الشاطبي، الاعتصام (٨٢٢/٢).

(٤) ابن تيمية، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص/٨٠).

(٥) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص٦٥)، انظر: الشافعي، الرسالة (ص٩١).

(٦) هذه الآثار رواها ابن جرير في تفسيره (١٢/ ١٣)، وغيره.

(٧) انظر: الطبري، جامع البيان (١٣/١٢) البغوي، معالم التنزيل (١٤٨/٢) ابن الجوزي، زاد المسير (٦٢/٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥٤/٧) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٥٨٣/٣).

والأحاديث في رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة كثيرة متواترة، فقد «جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة، فزادت على العشرين، وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح، فبلغت الثلاثين؛ وأكثرها جياد»[1].

ومن الأحاديث التي ردها الخوارج والمعتزلة أحاديث الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار –وقد بلغت مبلغ التواتر كثر-[2]بحجة مخالفتها لآيات الوعيد الدالة على دخولهم النار؛ وذلك على مذهبهم الفاسد في تخليد أهل الكبائر في النار، كحديث أنس عن النبي ﷺ قال: «يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع فيدخلون الجنة» رواه البخاري[3]، قوله: «سفع» «أي سواد فيه زرقة أو صفرة»[4].

قال يزيد الفقير : كنتُ قد شغفني رأيٌ من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج، ثم نخرج على الناس، فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم -جالس إلى سارية- عن رسول الله ﷺ، فإذا هو قد ذكر الجهنميين، فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [سورة آل عمران: ١٩٢] و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [سورة السجدة: ٢٠] فما هذا الذي تقولون؟ فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، وفيه: «أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها،... فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه» وفيه: «فرجعنا قلنا: ويحكم، أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فرجعنا، فلا والله، ما خرج منا غير رجل واحد» رواه مسلم[5]، قوله: «فخرجنا في عصابة...» «معناه خرجنا من بلادنا ونحن جماعة كثيرة لنحج؛ ثم نخرج على الناس مظهرين مذهب الخوارج؛ وندعو إليه ونحث عليه»[6]، قوله: «ما خرج منا غير رجل واحد» «معناه رجعنا من حجنا ولم نتعرض لرأي الخوارج؛ بل كففنا عنه وتبنا منه»[7].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري (١٣/ ٤٣٤).
(٢) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٨/ ٢٠٤).
(٣) البخاري، الصحيح (٨/ ٣٢١) رقم (٦٥٦٨).
(٤) ابن حجر، فتح الباري (١١/ ٤٢٩).
(٥) مسلم، الصحيح (١/ ١٧٩) رقم (١٩١).
(٦) النووي، شرح مسلم (٣/ ٥٠).
(٧) المرجع السابق (٣/ ٥٢).

الأمر الثالث: ادعاء التعارض بين السنة نفسها:

السنة كما أنها لا تعارض القرآن فلا يمكن كذلك أن يقع التعارض بينها، قال الإمام ابن خزيمة : «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما»[1].

وقال ابن القيم : «وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق»[2]«فصلوات الله وسلامه على مَن يصدّق كلامُه بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام»[3].

وإذا وجد حديثان متعارضان في الظاهر وجب الجمع بينهما، ويسمى مختلف الحديث، فإن لم يمكن الجمع كان النسخ إن علم المتقدم والمتأخر، فإن لم يمكن النسخ عمل بالترجيح، ثم التوقف، وهو باب واسع مفصل في كتب العلماء.

ومن الأحاديث التي ردت بحجة معارضتها لأحاديث أخرى: الأحاديث الدالة على ثبوت العدوى، كحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يوردن ممرض على مصح» متفق عليه[4].

وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الأحاديث معارضة بأحاديث أخر تبطلها وتناقضها[5]، منها حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوى ولا طيرة» متفق عليه[6]، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة، أحسنها أن العدوى المنفية هي ما كان على اعتقاد أهل الجاهلية من أنها تعدي بنفسها، والمثبتة ما كانت بتقدير الله ومشيئته[7].

---

(١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٨٥).

(٢) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد (٤/ ٢١٤).

(٣) ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٣/ ١٥٩٦).

(٤) البخاري، الصحيح (٧/ ٤٠٠) رقم (٥٧٧١)، مسلم، الصحيح (٤/ ١٧٤٣) رقم (٢٢٢١).

(٥) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد (٤/ ٢١٣).

(٦) البخاري، الصحيح (٥/ ٢١٥٨) رقم (٥٣٨٠)، مسلم، الصحيح (٧/ ٣١) رقم (٢٢٢٠).

(٧) انظر: الخطابي، معالم السنن (٤/ ٢٣٤)، ابن بطال، شرح البخاري (٩/ ٤٥٠).

الأمر الرابع: معارضة السنة للعقل:

ذهب أكثر المعتزلة إلى تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوه أصلاً يرجع إليه، ويعتمد عليه.

وهذا خلاف الحق، ونقيض الصواب، فإن العقل قاصر عن إدراك حقائق الأشياء وكنهها، فكيف يجعل حاكماً على شرع الله تعالى العليم بكل شيء؛ الحكيم في كل شيء، والعقل الصريح لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح؛ أو يفارقه «بل هو خادمه وصاحبه والشَّاهد له»[1]، والشرع قد جاء بما تعجز العقول عن إدراكه ومعرفته؛ ولم يأت بما يعلم العقل امتناعه، وأخبر بمحارات العقول، لا بمحالات العقول[2]، وعقول الناس متفاوتة، والشخص الواحد قد يذهل عن الصواب، ويغيب عنه الحق في بعض الأوقات لسبب ما، ثم يعاوده رشده، ويؤوب إليه صوابه[3].

قال سهل بن حنيف : «اتهموا الرأي، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد على رسول الله ﷺ أمره لرددت، والله ورسوله أعلم» رواه البخاري[4].

ومن الأحاديث التي ردت بحجة معارضتها للعقل حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء» رواه البخاري[5].

قال الخطابي : «وهذا مما يُنكره من لا يثبِتُ من الأمور إلا ما أدركه بحسه ومشاهدته، ومن لا يعرف منها إلا ما صح عنده بالعُرف الجاري؛ والتجربة القائمة، فأما من شَرَح الله قلبه بنور معرفته؛ وأثلج صدره بثبوت نبوة رسوله ﷺ فإنه لا يستنكر ذلك»[6]، و«ذكر الجاحظ عن النَّظَّام في الكلام على هذا الحديث كلاماً رديئاً، وأقوالاً شنيعة حاصلُها إبطالُ الحديث باستبعادات

---

(١) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٣٧٩).

(٢) محارات العقول: ما يحيرها ويدهشها، ومحالات العقول: الأمور المستحيلة، انظر: ابن تيمية، الصفدية (٢/ ٣٢٦).

(٣) وقد وقعت في عصرنا الحاضر اكتشافات عظيمة واختراعات مدهشة ما كان لعقول البشر توقع حصولها فضلاً عن تصورها وإدراكها قبل ذلك.

(٤) البخاري، الصحيح (٥/ ١٢٨) رقم (٤١٨٩).

(٥) البخاري، الصحيح (٥/ ٢١٨٠) رقم (٥٤٤٥).

(٦) الخطابي، أعلام الحديث (٣/ ٢١٤١).

وخيالات»[1].

وقال ابن قيم الجوزية : «وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج؛ ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن قوى البشر»[2]، وما أخبر به النبي ﷺ في هذا الحديث قد توصل إليه العلم الحديث؛ واكتشف في هذا العصر[3].

الأمر الخامس: رد حديث الآحاد:

حديث الآحاد هو الحديث الذي لم يجمع شروط المتواتر، ويقال له خبر الواحد، تسمية له بأقل أنواعه وهو الغريب، وهو ثلاثة أقسام:

الغريب، وهو ما كان في أقل طبقاته راو واحد، والعزيز، وهو ما رواه اثنان في أقل طبقات إسناده، والمشهور، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

وقد ذهب عامةُ أهل العلم من السلف والخلف إلى حجية أحاديث الآحاد ووجوب العمل بها، إذا صح إسنادها ومتنها، ولم يخالف في ذلك إلا الخوارج؛ وطوائف من أهل البدع[4].

قال الشافعي : (ولو جاز لأحد من الناس أن يقول: -في علم الخاصة- أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، -بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبَّته- جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم)[5].

وقال ابن عبد البر : (والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس)[6].

ومما استدل به العلماء على حجية الآحاد قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [سورة الحجرات: ٦] فدل على أن العدل لا يتثبت في خبره، إذ لو كان الفاسق

(١) ابن دقيق، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (١/ ٣٣٤).

(٢) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد (٤/ ١٦١).

(٣) انظر: أمين محمد سالم، «حول حديث الذباب» مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة السنة الرابعة عشرة العدد الثالث والخمسون ١٤٠٢هـ.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١/ ١٩٢).

(٥) الشافعي، الرسالة ص٤٥٣-٤٥٨.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد (٣/ ٥٣١).

والعدل سواء لم يكن لتخصيص الفاسق بالذِّكْر فائدة[1].

وعن عبد الله بن عمر ﷺ قال: (بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشأم، فاستداروا إلى الكعبة) متفق عليه[2].

قال الشافعي: (وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجةُ، ولم يلقوا رسول الله ﷺ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ سماعاً من رسول الله ولا بخبر عامة وانتقلوا بخبر واحد، ولم يكونوا ليفعلوه إلا عن علم بأن الحجة تثبُت بمثله)[3].

قال ابن عبد البر : (وحسبك بمثل هذا قوة من عمل القرن المختار، خير القرون، وفي حياة الرسول ﷺ)[4].

واستدل المخالفون بحديث ذي الدين لما قال للنبي ﷺ: يا رسول الله، أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: لم أنس، ولم تقصر، فقال: أكما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم) الحديث، متفق عليه[5].

والجواب: أن ذا اليدين جاء بأمر يخالف يقين النبي ﷺ، فلم يقنع بقوله أولاً، واحتاج إلى من يوافقه ويؤيده، فأخذ بقوله، ورجع إليه، وحديث الآحاد ليس من هذا في شيء، بل هو علم جاءنا من النبي ﷺ وليس عندنا علم يعارضه، أو يقين يخالفه، فوجب المصير إليه، وبمثل هذا أجاب الإمام أحمد فقال: (وليس هذا شبيه ذاك ذو اليدين أخبر بخلاف يقينه ونحن ليس عندنا علم نرده وإنما هو علم يأتينا به)[6].

واستدلوا بتوقف عمر في خبر أبي موسى في الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد[7].

---

(١) ابن القصار، المقدمة في الأصول (ص٢٦).

(٢) البخاري، الصحيح (١/١٥٧) رقم (٣٩٥)، مسلم، الصحيح (١/٣٧٥)، رقم (٥٢٦).

(٣) الشافعي، الرسالة (ص٤٠٦).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١٠/ ٤١٨)

(٥) البخاري، الصحيح (١/ ١٠٣) رقم (٤٨٢)، مسلم، الصحيح (١/ ٤٠٣) رقم (٥٧٣).

(٦) القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٥٩).

(٧) البخاري، الصحيح (٥/ ٢٣٠٥) رقم (٥٨٩١)، مسلم، الصحيح (٣/ ١٦٩٤) رقم (٢١٥٣).

وجوابه أن عمر أراد التثبت، لا أنه يرد خبر الواحد، ففي مسلم: (إنما سمعت شيئاً، فأحببت أن أتثبت)[1]، وأيضاً: فإنه قبل خبر أبي موسى لما شهد له أبو سعيد الخدري، وهذا لا يخرجه عن كونه حديث آحاد، فهو يؤكد ذلك.

وبمثل هذا يجاب عن الأخبار المشابهة له، كرد أبي بكر خبر المغيرة في ميراث الجدة، فسأل الناس، فقال المغيرة: (حضرت النبي ﷺ أعطاها السدس)، فقال: (هل معك غيرك)؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال، فأنفذه لها)[2].

الأمر السادس: الطعن في عدالة الرواة من الصحابة ومن بعدهم.

الإسناد خصيصة عظيمة من خصائص هذه الأمة المحمدية وهو من الدين، ولولاه لقال من شاء ما شاء؛ لا يعرف لأمة من الأمم قبلها، لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة[3].

وقد وفق الله علماءَ الحديثِ فوضعوا الضوابط الرصينة؛ والقواعد المتينة؛ لقبول الرواية أو ردها، وتعديل الرواة وجرحهم.

وهذه القواعد تعد من مفاخر علماء المسلمين العظيمة؛ ومناقبهم الجليلة، شاهدة بعلو كعبهم، ناطقة برفعة منزلتهم، وهي مبنية على العلم والعدل؛ والورع والانصاف.

ومن القواعد التي اشترطوها في الراوي «أن يكون ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً بما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ... حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئاً من أن يكون مدلساً، ... ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولا إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهى به إليه دونه»[4].

واتفقوا على عدالة الصحابة وصدقهم؛ وقبول روايتهم، واكتفوا في تراجمهم بوصف الصحبة؛ لعلو منزلتها، وجليل مرتبتها.

---

(١) مسلم، الصحيح (٣/ ١٦٩٧) رقم (٢١٥٤).

(٢) أبو داود، السنن (٣/٨١) رقم (٢٨٩٤)، الترمذي، السنن (٣/٦٠٤) رقم (٢١٠٠)، ابن ماجه، السنن (٢/٩٠٩) رقم (٢٧٢٤)، وإسناده صحيح.

(٣) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث (ص٤٣).

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية بتصرف (ص٢٤).

قال ابن حبان : «وفي قوله ﷺ: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول؛ ليس فيهم مجروح ولا ضعيف؛ إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله»[1].

وقد طعن الخوارج والمعتزلة في الصحابة ومن سار على نهجهم؛ بغير حق، وردوا كثيراً من أحاديثهم.

قال أبو زرعة : «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[2]، فلا يحتاج أحد من الصحابة مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة، والجهاد، القطعَ على عدالتهم والاعتقادَ لنزاهتهم[3].

قال ابن كثير : «وقول المعتزلة: «الصحابة عدول إلا من قاتل علياً» قول باطل مرذول ومردود»[4]، «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد»[5].

الأمر السابع: استدلالهم بحديث عرض الحديث على القرآن:

قالوا: ورد عن النبي ﷺ ما يدل على عدم حجية السنة؛ وهو: «اعرضوا حديثي على الكتاب، فما وافقه فهو مني».

والجواب عن هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: من جهة الإسناد فإنه لا يثبت، وطرقه كلها ضعيفة.

فقد جاء من رواية علي مرفوعاً: «إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن؛ فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به» رواه

(١) ابن حبان، الصحيح (١/ ١١٦).

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص٤٩).

(٣) المرجع السابق (ص٤٨).

(٤) ابن كثير، اختصار علوم الحديث (ص١٨٢).

(٥) ابن حجر، لسان الميزان (١/ ١٦).

الدارقطني[1]، وهو مرسل.

ومن رواية ابن عمر مرفوعاً: «ما أتاكم من حديثي فاقرءوا كتاب الله واعتبروه، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله» رواه الطبراني[2]، وهو ضعيف، في إسناده الزبير بن محمد الرهاوي وقتادة بن الفضيل مجهولان.

وجاء من رواية ثوبان مرفوعاً: «اعرضوا حديثي على الكتاب، فما وافقه فهو مني، وأنا قلته» رواه الطبراني[3]، وإسناده ضعيف، فيه يزيد بن ربيعة «اختلط في آخر عمره فكان يروي أشياء مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[4].

ومن حديث أبي هريرة مرفوعاً: «سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله ولسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله ولسنتي فليس مني» رواه الدارقطني[5]وقال: «صالح بن موسى ضعيف لا يحتج بحديثه».

قال البيهقي : «والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح»[6].

وعلى فرض صحته وثبوته فإن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن ولا يعارضه.

الثاني: من جهة المعني، فإن فيه الأمر بعرض الحديث على القرآن، فما وافقه قبلناه، وما لم يوافقه رددناه، فإذا عملنا به وعرضناه على القرآن، وجدناه مناقضاً للقرآن مخالفاً له فهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن[7].

---

(١) الدارقطني، السنن (٥/ ٣٧٢) رقم (٤٤٧٦) عن عاصم بن أبي النجود عن زيد عن علي بن الحسين.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير (١٢/ ٣١٦) رقم (١٣٢٢٤) عن علي بن سعيد الرازي حدثنا الزبير بن محمد بن الزبير حدثنا قتادة بن الفضيل عن أبي حاضر عن الوضين عن سالم عن ابن عمر ﷺ.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير (٩٧/٢) رقم (١٤٢٩) عن أحمد بن محمد بن يحيى حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا يزيد بن ربيعة حدثنا أبو الأشعث عن ثوبان.

(٤) ابن حبان، المجروحين (٣/ ١٠٤).

(٥) الدارقطني، السنن (٥/ ٣٧٠) رقم (٤٤٧٣) عن صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة .

(٦) البيهقي، دلائل النبوة (١/ ٢٧).

(٧) المرجع السابق (١/ ٢٧).

المبحث الثاني
الأدلة على حجية السنة

المطلب الأول: أدلة القرآن على حجية السنة:

الأدلة من القرآن على حجية السنة كثيرة؛ منها قول الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وهذا يوجب أن كل ما أمر به النبي ﷺ أمر من الله تعالى، والآية وإن كانت في الغنائم فجميع أوامره ﷺ ونواهيه دخل فيها[١]، فعن علقمة قال: «لعن عبد الله الواشمات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن؛ المغيرات خلق الله، فقالت أم يعقوب: ما هذا؟ قال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله، وفي كتاب الله؟ قالت: والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته، قال: والله لئن قرأتيه لقد وجدتيه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾»[٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال ابن كثير: «وهذا أمر من الله عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة»[٣]، «وفي قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ دليل على أن سنته ﷺ يعمل بها ويمتثل ما فيها»[٤].

وقال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٩] يعني: القرآن والسنة[٥].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور: ٦٣].

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ١٧).
(٢) البخاري، الصحيح (٥/ ٢٢١٨)، رقم (٥٥٩٥) مسلم، الصحيح (٦/ ١٦٦) رقم (٢١٢٥).
(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤٥).
(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٦٢).
(٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٥٨).

والمعنى: فليحذر الذين يخالفون عن طاعته ودينه وسنته، أن تصيبهم فتنة؛ محنة في الدنيا كقتل أو زلازل وأهوال، أو تسليط سلطان جائر، أو عدو، أو قسوة قلب، أو كثرة دنيا استدراجاً وفتنة، فسعادة الدارين في متابعة السنة، وشقاوتهما في مخالفتها»[1].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ٦٥]، يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً[2].

وعن ابن الزبير ﷺ أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فاختصما عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن عمتك، فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر» فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة النساء: ٧٥]» متفق عليه[3].

وقال جل وعلا: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٤] أي: اعملن بما ينزل الله على رسوله في بيوتكن من الكتاب والسنة، قاله قتادة وغير واحد[4].

المطلب الثاني: أدلة السنة:

ورد في السنة أحاديث كثيرة تدل دلالة قاطعة على حجية السنة ولزوم العمل بها، فمن ذلك:

حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض» رواه الحاكم والدارقطني وغيرهما[5].

---

(١) ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٧٣).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤٩).

(٣) البخاري، الصحيح (٣/ ٣٢٧) رقم (٢٣٧٠) مسلم، الصحيح (٤/ ١٨٢٩) رقم (٢٣٥٧).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٦/ ٤١٥).

(٥) الحاكم، المستدرك (١/ ١٧٢) رقم (٣١٩)، الدارقطني، السنن (٥/ ٤٤٠) رقم (٤٦٠٦) من طريق

وعن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، فقال: « فاحذروا يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ» رواه الحاكم[1]، قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: «الزمْ ما قال النبي ﷺ في حجة الوداع: «أمران تركتهما فيكم لنْ تَضِلوا ما تمسكتم بهما: كتابَ الله، وسنةَ نبيه ﷺ»[2]

وعن عرباض بن سارية قال: صلى لنا النبي ﷺ الفجر، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، وفيه: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه[3].

وعن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش عن ذلك، وقالوا: تكتب ورسول الله ﷺ يقول في الغضب والرضا؟ فأمسكت، حتى ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ؟ فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما خرج منه إلا حق» رواه أحمد والدارمي والحاكم، وزاد: «وأشار بيده إلى فيه»[4].

وعن المقدام بن مَعْدي كَرِب أن النبي ﷺ قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعان على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» الحديثَ، وفي رواية: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب

صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهذا إسناد ضعيف، صالح الطلحي ضعيف، لكن يشهد له حديث ابن عباس ﷺ.

(١) الحاكم، المستدرك (١/ ١٧١) رقم (٣١٨) البيهقي، المدخل إلى السنن (١/ ٦٨) رقم (١٤٢) من طريق العباس بن الفضل حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن ثور بن زيد الدِّيلي عن عكرمة عن ابن عباس ، وهذا إسناد حسن.

(٢) البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ٦٩) رقم (١٤٤) عن أبي عبد الله حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا محمد بن عبد الله أخبرنا ابن وهب.

(٣) أحمد، المسند (٢٨/ ٣٧٣) رقم (١٧١٤٤) حدثنا الضحاك بن مخلد عن ثور عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض به، عبد الرحمن السلمي وثقه ابن حبان؛ وبقية رجاله ثقات، ورواه أبو داود (٤/ ٣٢٩) رقم (٤٦٠٧) وابن ماجه (ص٥٧) رقم (٤٢) عن عبد الله ابن أحمد حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء حدثني يحيى بن أبي المطاع عن العرباض، وهذا إسناد صحيح.

(٤) أحمد، المسند (١١/ ٤٠٦) رقم (٦٨٠٢) الدارمي، المسند (١/ ١٩٥) رقم (٤٩١) الحاكم، المستدرك (١/ ٣٩٥) رقم (٣٦٣) من طريق عبيد الله ابن الأخنس حدثني الوليد بن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو به، وهذا إسناد صحيح.

الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه[1]، وهذا خبر من رسول الله ﷺ عما يكون بعده من رَدّ المبتدعة حديثه، فوجد تصديقه فيما بعده[2]، وهو دليل من دلائل النبوة، وعلامة من علاماتها[3].

وعن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب) رواه البخاري[4].

وعن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ له من سامع» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم[5]، وهو حديث متواتر، روي من ثلاثين صحابياً.

قال الشافعي: «فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته، وحفظها، وأدائها، دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا»[6].

وقال البيهقي : ولولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال ﷺ في خطبته: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[7]

---

(١) أحمد، المسند (٢٨/ ٤١٠) رقم (١٧١٧٤) أبو داود، السنن (٤/ ٣٢٨) رقم (٤٦٠٤) من طريق: حريز عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدام ، وهذا إسناد صحيح، وحريز هو ابن عثمان بن جبر.
ورواه: الترمذي، السنن (٤/ ٦٠٢) رقم (٢٨٥٥) وابن ماجه، السنن (ص٥١) رقم (١٢) من طريق معاوية حدثنا الحسن بن جابر عن المقدام بن معد يكرب الكندي ، الحسن بن جابر مجهول، ومعاوية هو ابن صالح الحضرمي، والإسناد الذي قبله شاهد له.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة (١/ ٢٥).

(٣) المباركفوري، تحفة الأحوذي (٧/ ٣٥٤).

(٤) البخاري، الصحيح (١/ ٥٢) رقم (١٠٨).

(٥) أحمد، المسند (٧/ ٢٢١) رقم (٤١٥٧)، أبو داود، السنن (٣/ ٣٦٠) رقم (٣٦٦٠)، الترمذي، السنن (٥/ ٣٣) رقم (٢٦٥٦)، ابن ماجه، السنن (ص٩٨) رقم (٢٣٠) عن جبير بن مطعم، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك .

(٦) الشافعي، الرسالة (ص٤٠٢).

(٧) السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص٨).

المطلب الثالث: دليل الإجماع:

من الأمور الضرورية البديهية عند المسلمين حجية السنة؛ ووجوب العمل بها، لا يخالف في ذلك أحد منهم.

قال الشافعي : «والذي لقيناهم كلهم يثبت خبر واحد عن واحد عن النبي ﷺ ويجعله سنة، حمد من تبعها، وعاب من خالفها، ما خالف منهم واحد واحداً، وقالوا: هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين، وتابعي التابعين، ومذهبنا، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله، وأهل العلم بعدهم»[1].

وقال ابن عبد البر : «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت، على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافاً»[2].

وقال التفتازاني : «وكون الكتاب والسنة حجة بمنزلة البديهي؛ لتقرره في الكلام؛ وشهرته بين الأنام»[3]

وقال ابن تيمية : «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته؛ دقيق ولا جليل؛ فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ»[4].

وقال الشوكاني : «والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام»[5].

ومما اشتهر عن الصحابة الكرام وأتباعهم بإحسان: الاحتجاجُ بالسنة؛ وتعظيمُها؛ والحرصُ على تعلمها وحفظها.

---

(١) الشافعي، اختلاف الحديث (ص٢٣).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد (١/ ١٩٢).

(٣) التفتازاني، التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (١/ ٣٨).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٣٢).

(٥) الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٩٧).

فمن ذلك قول النبي ﷺ: (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث» رواه البخاري[1].

وقال عمر بن الخطاب : «إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل» رواه الدارمي وغيره[2].

وقال أبو ذر : «لو وضعتم الصمصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها» رواه البخاري تعليقاً والدارمي وغيره موصولاً[3]، والصمصامة: السيف الصارم.

وكان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توضأ، وسرح لحيته، وجلس بوقار وهيبة، فقيل له في ذلك، فقال: «أحب أن أعظم حديث النبي ﷺ» رواه البيهقي[4]، ولدغته عقرب وهو يحدث عن النبي ﷺ فلما تفرق الناس قيل له في ذلك، فقال: «صبرت إجلالاً لحديث رسول الله ﷺ» رواه البيهقي[5]، وقال : «السنة سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[6].

المطلب الرابع: الأدلة العقلية:

العقل الصريح يوافق الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على حجية السنة ووجوب العمل بها.

وذكر الأدلة العقلية على حجية السنة له مقصدان عظيمان:

الأول: بيان موافقة الأدلة العقلية للأدلة السمعة، فيزداد بذلك أهل الإيمان إيماناً على إيمانهم.

---

(١) البخاري، الصحيح (١/ ٤٩) رقم (٩٩).

(٢) الدارمي، المسند (١/ ٩٦) رقم (١٢١) عن عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني يزيد بن أبى حبيب عن عمر بن الأشج، وهذا إسناد حسن.

(٣) البخاري، الصحيح (١/ ٣٨)، الدارمي، المسند (١/ ٢١٠) رقم (٥٥٢).

(٤) المرجع السابق (ص٣٩٢) رقم (٦٩٢).

(٥) البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٩٤) رقم (٦٩٨).

(٦) رواه الخطيب البغدادي تاريخ بغداد (٨/ ٣٠٩) والهروي في ذم الكلام وأهله (٥/ ٨٠) رقم (٨٧٢) وغيرهما.

الثاني: إقامة الحجة على من يعظمون العقل؛ ويقدمونه على النقل، وأنهم خالفوا النقل، وجانبوا العقل.

والأدلة العقلية على حجية السنة كثيرة،[1] منها:

أولاً: أن رد السنة يقتضي تركَ أغلب أحكام الشرع، فإن أحكام القرآن مجملة تحتاج إلى البيان والتفصيل، كمسائل الصلاة؛ والزكاة؛ وغيرها، فإن لم نأخذ بالسنة بقينا في حيرة عظيمة، ولم نقدر على العمل بالقرآن على الوجه الأكمل.

قال ابن حزم : «فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ؛ ولا مضمون سلامته مما ليس منه؛ فقد بطل الانتفاع بنص القرآن؛ فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه»[2].

ثانياً: أن العقل الصحيح لا يمنع من وجود وحي مع القرآن يفسره ويبينه ويشرحه، لاسيما وقد وجد مثال سابق لهذا، فقد كان مع التوراة تعاليم موسى عليه السلام، وكان مع الإنجيل تعاليم عيسى عليه السلام، فما جاء به ﷺ من السنة جارٍ على سنن المرسلين الذين سبقوه، موافق لهديهم ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [سورة الأحقاف: ٩].

ثالثاً: أن القرآن الكريم جاء -غالباً- بقواعد عامة؛ وأصول عظيمة، ليسهل على الناس حفظه وقراءته، فلا يمكن أن يستوعب تفاصيل الأحكام الشرعية، فاقتضى العقل أن يكون مع القرآن ما يبين أحكامه؛ ويفصل مسائله، حتى تتم النعمة، وتقوم الحجة، وبدون ذلك نكون قد كلفنا بما لا يُستطاع، وهذا محال عقلاً.

قال ابن قيم الجوزية : «فإن السنة تجرى مجرى تفسير الكتاب وبيان المراد، فهي التي تعرفنا مراد الله من كتابه، فلو جاز أن تكون كذباً وغلطاً لبطلت حجة الله على العباد»[3].

رابعاً: أن ترك السنة والإعراض عنها يؤدي إلى اضطراب الأفهام واختلاف الآراء في تفسير القرآن، ومعرفة أحكامه، فالسنة ضرورة للعصمة من هذا الاضطراب، والسلامة من هذا الشذوذ والانحراف، والنجاة من التفرق والاختلاف.

قال الشاطبي: «الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة؛ إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطَّرحوا أحكامَ السنةِ فأداهم ذلك إلى

(١) ينظر: د. سامح عبد الله عبد القوي «الدلائل العقلية لحجية السنة النبوية».

(٢) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢٢).

(٣) ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص٥٦٠).

الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله»[1].

خامساً: لو لم تكن السنة حجةً ملزمةً؛ وشريعةً متبعةً لأذل الله تعالى أهلَها، وخذل المتمسكين بها، ولما مكن لهم دينهم، ولا نصرهم على أعدائهم، فكيف وشيء من ذلك لم يحدث، بل رفع الله تعالى ذكرهم، وأعلى شأنهم، وأعزهم ونصرهم لما تمسكوا بالسنة ورفعوا رايتها؛ وأعلوا منارها، فدل ذلك على حجيتها، وصحة هدايتها، وصواب منهجها.

سادساً: أن إنكار السنة وردها يلزم منه اتهام القرون المفضلة بالضلال والانحراف، وكفى به رادعاً وزاجراً عن ذلك.

قال ابن قيم الجوزية -عن من يكذب بأخبار الآحاد-: « فهذه مجاهرة ظاهرة، ومدافعة لما يعلم بالضرورة خلافه، وتكذيب لجميع الصحابة ولجميع فضلاء التابعين، ولكل إنسان من علماء المسلمين؛ جيلاً بعد جيل؛... وهذا إطراح للإجماع المتيقن، وباطل لا تختلف النفوس فيه؛ لأنه بالضرورة يعلم أنه لا يمكن أن يكون كل من ذكرنا لم يصدق في كلمة، بل كلهم كذبوا ووضعوا كل ما رووا»[2].

سابعاً: ورد في كتاب الله تعالى أن النبي ﷺ معصوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]، والعصمة تقتضي التأييد والحفظ والتسديد، وهي عامة، تشمل عصمته في قوله؛ وعصمته في تبليغه؛ فلا يتطرق الخطأ لما يقوله ويبلغه، فيلزم من ذلك أن ما يقوله ﷺ حق؛ وحجة ملزمة.

ثامناً: ورد في السنة كثير من الأمور التي أخبر النبي ﷺ بوقوعها، فوقعت كما أخبر ﷺ، ولم يقع منها شيء على خلاف ما أخبر، فكانت معجزاتٍ له ﷺ، دالةً على صدقه؛ وصحة رسالته، وما كان كذلك فقوله حجة، وخبره صدق، ونهيه وأمره عدل يجب قبوله والعمل به، قال الغزالي : «وقول رسول الله ﷺ حجة؛ لدلالة المعجزة على صدقه»[3]

تاسعاً: أنَّ الله تعالى أمر بالرّجوع إليه وإلى رسوله ﷺ عند حصول التّنازع، وأمر بطاعة النبي ﷺ، «وكيف تمكن طاعته ﷺ وردُّ ما تنازع فيه النّاس إلى كتاب الله وسنة رسوله إذا كانت سنته لا يحتج بها، أو كانت كلها غير محفوظة، وعلى هذا القول يكون الله قد أحال عباده

(١) الشاطبي، الموافقات (٤/ ٣٢٥).

(٢) ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص٥٧٦).

(٣) الغزالي، المستصفى (ص١٠٣).

إلى شيء لا وجود له، وهذا من أبطل الباطل»[1].

عاشراً: بقاء السنة النبوية محفوظة؛ غضة جديدة على مر الدهور؛ واختلاف العصور، لا يُدخِلُ أحدٌ فيها شيئاً إلا انتقده الأئمة الأعلام؛ وصاح به جهابذة الإسلام؛ ولا يعرف أن أحداً من الأنبياء حفظ كلامه كما حفظ كلامه ﷺ، و«لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة»[2]، فدل ذلك على أنها وحي من عند الله تعالى؛ وشرع يجب اتباعه والعمل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر: ٩].

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وجوب العمل بسنة رسول الله ﷺ وكفر من أنكرها.

(٢) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث (ص٤٣).

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات:

من النتائج:

- خطر الشبهات والحاجة إلى ردها ونقضها.
- أن الشبه حول حجية السنة قديمة بدأت في عهد الصحابة في أفراد من الناس.
- ظهور الشبه حول حجية السنة كمنهج متبع كان في: الخوارج، والمعتزلة.
- الشبه حول حجية السنة يجمعها –غالباً- سبعةُ أمور: الاكتفاء بالقرآن، معارضة السنة للقرآن؛ وللسنة نفسها؛ وللعقل، رد خبر الآحاد، الطعن في عدالة رواتها، استدلالهم بحديث: «عرض الحديث على القرآن».
- الرد على الشبهات حول حجية السنة.
- أن القول بعدم حجية السنة يؤدي إلى إبطال دين الإسلام وعدم فهمه وترك العمل به.
- أدلة القرآن على حجية السنة.
- الأحاديث النبوية على حجية السنة.
- انعقاد الإجماع على حجية السنة.
- أهمية الأدلة العقلية على حجية السنة.
- أن الأدلة العقلية موافقة للأدلة النقلية.

أهم المراجع

- اختلاف الحديث، الشافعي محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق سامي بن محمد، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر أبو عمر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) حققه بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧م.

- جامع بيان العلم، ابن عبد البر أبو عمر يوسف (ت ٤٦٣) تحقيق أبو الأشبال، دار ابن الجوزي، السعودية ط الأولى ١٤١٤هـ.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

- الرسالة، شافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤) تحقيق أحمد شاكر، ط الأولى ١٣٥٧هـ، الناشر مصطفى الحلبي.

- فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) رقمه محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] تصحيح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ - ١٣٩٠هـ.

- مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨) جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة – السعودية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) الجامعة الإسلامية، المدينة ط ثالثة ١٤٠٩هـ.

- مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ) دار الكتب العلمية – بيروت.

- المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) إحياء التراث العربي – بيروت ط الثانية.

- موقف المعتزلة من السنة النبوية، تأليف أبو لبابة حسين، اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

The most important references:

- Differences in Hadith, Al-Shafi'i Muhammad bin Idris Al-Shafi'i (204) Muhammad Ahmad Abdul Aziz, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition 1406 - 1986.

- Interpretation of the Great Qur'an, Ibn Kathir Ismail bin Omar Al-Dimashqi (774), edited by Sami bin Muhammad, Dar Taiba for Publishing and Distribution, Riyadh - Saudi Arabia, second edition, 1420.

- Introduction to the Meanings and Chains of Transmission in Al-Muwatta, Ibn Abdul-Barr Abu Omar Al-Namri Al-Qurtubi (463), edited by Bashar Awad Marouf, and others, Al-Furqan Foundation for Islamic Heritage - London, first edition, 1439 - 2017.

- Jami' Bayan Al-Ilm, Ibn Abdul-Barr Abu Omar Yusuf (463), edited by Abu Al-Ashbal, Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia, first edition 1414.

- Al-Jami' li Ahkam al-Quran, Al-Qurtubi Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad al-Ansari (671), edited by Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, Dar al-Kutub al-Masriya - Cairo, second edition, 1384 - 1964.

- Al-Risalah, Al-Shafi'i Muhammad ibn Idris (204), edited by Ahmad Shaker, first edition 1357, publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi - Egypt.

- Fath Al-Bari with the explanation of Al-Bukhari, Ibn Hajar Ahmad bin Ali Al-Asqalani (852) its number is Muhammad Fuad Abdul-Baqi [1388] corrected by: Muhibb Al-Din Al-Khatib, Al-Salafiyya Library - Egypt, first edition, 1380 - 1390.

- Majmu' Al-Fatawa, Ibn Taymiyyah Ahmad bin Abdul-Halim (728) compiled and arranged by Abdul-Rahman bin Muhammad bin Qasim, may God have mercy on him, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an - Medina - Saudi Arabia, 1425 - 2004.

- Miftah Al-Jannah in the argument of the Sunnah, Al-Suyuti Abdul-Rahman bin Abi Bakr (911) Islamic University, Medina, third edition 1409.

- The Key to the Abode of Happiness, Ibn Qayyim al-Jawziyya Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub (751) Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut.

- Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim ibn al-Hajjaj, al-Nawawi Yahya ibn Sharaf (676) Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, second edition.

- The Position of the Mu'tazila on the Prophetic Sunnah, written by Abu Lubaba Hussein, al-Liwaa for Publishing and Distribution, second edition 1407 - 1987.